

قصة الحوار

■ في المؤتمر الصحفي الذي عقده أحزاب المشرك الأثنيين الماضي، كشفت قيادات تلك الأحزاب وبشكل واضح عن مشروعها الحقيقي الذي تسعى من خلاله إلى ترميز اليمن واهلاك الحرت والنسل..

هكذا ببساطة تعمل قيادات المشرك وبوتيرة عالية على تنفيذ المخطط التآمري الذي أطلق عليه الخائن البيض (فك الارتباط) ونجدها تتباكي على تهيئة الأجواء أو تهيئة الملعب الانتخابي للهروب من الانتخابات في محاولة لتضليل السذج من الناس ومريهم كوقود لاستعمار مشروعها الجهنمي..

المشرك..

ما أصغر مشاريعهم وما أسوأ أدوارهم!!

وعن تعليقه على الدعوات لانفصال الجنوب قال نعمان: شرقوا أو غربوا فإن الحل في اليمن هو في إيجاد دولة اتحادية تتناسب مع المضمون الحقيقي للوحدة، وأوضح أن (الدولة السائدة حالياً لا تستوعب هذا البلد الكبير).

حميد يطالب الحراك

□ (حميد الأحمر) تمني - في المؤتمر الصحفي للمشرك الأسبوع الماضي - على الحراك بالانضمام إلى المسيرة الشعبية لاستعادة الوحدة حسب قوله، لكنه توه في وجود تقارب في وجهات النظر مع رموز المعارضة في الخارج.. في إشارة للمشروعات الانفصالية التي يطالب بها البيض والعباس.

وحدة الخميني هي الحل

□ إلى ذلك عقدت قيادات في المشرك برئاسة (زيد الشامي - اصلاح.. ويحيى ابوصابع - اشتركي) الأسبوع الماضي اجتماعاً مع ممثلي المدعو/ عبد الملك الحوثي في ضحيان بمحافظة صعدة.. وقد أعلن الطرفين في بيان صادر عنهم بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠١٠م، ونشره موقع الصحوة نت بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م جاء فيه.. تطرق الجانبان وبعمق إلى العلاقة بين الطرفين وضرورة الارتقاء بها وتطويرها ولما يحقق المصلحة الوطنية.. وأكدوا على اعتبار قضية صعدة قضية وطنية كبرى وأولاً وثانياً جدد المشرك والحوثي اعتبار حل القضية الجنوبية مدخلاً لحل المشكلة اليمنية.

التوكل منظر الانفصال

□ أما الدكتور محمد عبد الملك المتوكل أمين عام اتحاد القوى الشعبية فله مشاريع انفصالية كثيرة ويركز على ذلك لأنه أكبر المتضررين من الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.. فقد كان وزير إعلام ذلك النظام الإمامي العفن الذي أسقطه شعبنا في ثورة سبتمبر الجيدة عندما هب أبناء الشعب اليمني من الشمال والجنوب ودكوا ذلك الحكم الكهوتي العنصري وإلى الأبد.. الدكتور المتوكل وضع في ندوة بعن نشرها موقع صحيفة التجمع لسان التجمع الودودي اليمني يوم الثلاثاء ٤ مايو ٢٠١٠م تصورات للوحدة هكذا: الأولى الانفصال بالاتفاق مع الاحتفاظ بعلاقات تنسيق وهو ما يسمى بالكتفارية..

أو فك الارتباط بالاتفاق وإعادة تصحيح مسار الوحدة بما يمنع التمزق ويساعد على الاحتفاظ بعلاقات التعاون والتكامل.

وذكر المتوكل أن فك الارتباط الذي يطرحه البيض يعني إعادة صياغة الارتباط بشكل اصح او كما يسميه محمد حيدر مدوس تصحيح مسار الوحدة..

التغيير بالفوضى

□ وهذا القيايدي في الحزب الودودي الناصري محمد الصبري يعترف في تصريحه لـ «الجزيرة نت» بقوله: إن المشرك يعمل على تحريض الناس على السلطة للوصول إلى التغيير المنشود بكل الوسائل والأدوات فأي تغيير يريد هؤلاء بزج الناس في صراعات لا تحمد عقباها.. ومخططات جهنمية لا تكتب الجرائم ضد الشعب وذلك عن طريق منعه من ممارسة حقه الدستوري. □



«نت» بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٠م (أن الحكومة انقلبت على اتفاق عام ٢٠٠٩م، لإجراء انتخابات مصممة من طرف واحد).

وأضاف: (نحن في المعارضة ساترون في طريق توفير شروط وضمانات لانتخابات حرة وإيجاد حل عادل لقضايا الجنوب والإرهاب والوضع الاقتصادي المتردي).

اننا لا نتجن على أحد.. ولا نشك في وطنية وحدوية أحد أيضاً.. لكن لا بد أن يعرف جميع أبناء الشعب الحقيقة.. لا بد أن يستيقظ الغافلون ويبدون أبعاد المؤامرة من وراء رفض قيادات المشرك إجراء الانتخابات النيابية.. ولماذا هذا كل هذا وللذكر فقط فمذنت سنتين مضت وهي تسعى لعرقلة إجرائها بنسب الطرق والأساليب التمرية والحيل والكذب وغيرها تارة.. وبالعرف والإرهاب وضرب الاقتصاد الوطني وعرقلة العملية التنموية وتطيش المستثمرين، وإثارة الدعوات المنافية والطائفية والانفصالية تارة أخرى..

الأسبوع الماضي طرحت قيادات أحزاب المشرك برنامجاً السياسي التدميري وأحزاب التحالف الوطني وقية الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية..

إذا فالمؤتمر الشعبي العام قد قرر المضى في الطريق الذي اختاره الشعب منذ انتصار الثورة اليمنية المباركة.. أما طريق قيادات المشرك فنترك نفس القيادات تتحدث عنه وعن مشروعها التآمري الذي تسعى إلى تنفيذه بلا عن الانتخابات الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة..

وهنا ننقل آخر مطالبهم ولسان قيادات المشرك.. وماذا يحولون من مشاريع تدميرية لمواجهة قرار الشعب اليمني في الانتخابات.. فها هو رئيس اللجنة التحضيرية لما يسمى بالحوار محمد سالم باسندوه، في المؤتمر الصحفي لقيادات المشرك، الذي عقد الاثنيين الماضي، ووفقاً لما نقله موقع «نيوز يمن» اعتبر التفرد بالانتخابات بمثابة جر البلاد إلى مستنقع أزمة جديدة، محملاً المؤتمر الشعبي العام مسؤولية ما سيقرب على ذلك من تداعيات..

واعتبر باسندوه رفض المؤتمر الشعبي العام للقيادة الليبرالية بمثابة إصراره على التفرد بالحكم وعدم قبول شراكة أحد بما فيهم مقربيه..

الاشتركي.. فك الارتباط أمين عام الحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان قال في تصريحه لـ (الزمان): أعاد نشره موقع «الصحوة

او الكونفيدريالية.. ٧- يتم إنجاز ما ذكر أعلاه وخصوصاً ما يتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتصويت النهائي على قانون الانتخابات والاستفتاء في موعد لا يتجاوز السابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠١٠م وذلك التزاماً بالمواعد الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات النيابية في موعداً المحدد.

وكنهم اعترضوا على ما جاء في الملاحظات المقدمة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وأصروا على ما جاء في ورقتهم وطرح لهم بديل آخر يستند على خيارين:-

الخيار الأول: الاتفاق على استيعاب ملاحظة فخامة الأخ الرئيس إلى اللجنة الرباعية. الخيار الثاني: السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون إلى مجلس النواب وإقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة.. وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في ٢٧/٤/٢٠١١م.. وكنهم أيضاً رفضوا آلا الخيارين وقالوا إن ما جاء في رسالة الأخ رئيس الجمهورية أهون لهم..

وعبروا عن مخاوف بأن المؤتمر الشعبي العام سوف يدفع بهم للمشاركة في الانتخابات ومن ثم لا يوفي ببقية الالتزامات المتعلقة بالتعدلات الدستورية والقائمة النسبية أو بما يسميانه الشراكة..

وحرصاً من فخامة على إرسال رسالة تلميحية للمشرك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم الأخ الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشرك عبر الأخ محمد الودودي وهي:

□ إذا كان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلما منع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي وتتخذ الخطوات التالية:

- يتم أولاً إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جدول الناخبين للفترة المتبقية من موعد إجراء الانتخابات النيابية والتحضير لها وبما يكفل إجرائها في موعداً المحدد.

تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.

- تشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

- تؤكد التزاماً بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات النيابية بغض النظر عن نتائجها..

كنهم رفضوا ذلك أيضاً وظلوا يماطلون والهدف كان واضحاً وهو تعطيل الانتخابات.. لذلك وجدنا أنفسنا في المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وكالتزام دستوري أن نتها للمضي قدماً في الإعداد لإجراء الانتخابات النيابية وفي موعداً مع تأكيدها وحرصاً على الحوار الجاد والمسئول سواء قبل الانتخابات أو أثناءها أو بعدها ونحن مفتتحون للحوار مع الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك ولما فيه خدمة المصلحة الوطنية. □

■ تنفيذاً لأكاذيب أحزاب المشرك التي عملت لإجهاض الحوار.. نطرح بعض التنازلات التي قدمها المؤتمر الشعبي وتضمنها التقرير الذي قدمه الأخ المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام بتاريخ 3 ديسمبر 2010م إلى الاجتماع الموسع لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وكتلتي التحالف في مجلسي النواب والشورى ولجنة المئة في الحوار..

المؤتمر..

ونهاية التنازلات

وهذه الحقائق تفضح أكاذيب المشرك.. فإلى أبرز ما جاء في تقرير الأمين العام:

لقد حرصنا على التعامل بمسؤولية مع كل الاتفاقات التي كان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني طرفاً فيها، بدءاً من اتفاق يونيو ٢٠٠٦م - قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية - ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، فالمحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م، كاتفاقات التنفيذية في إطار الشرعية الدستورية، رافضين أية محاولة للاتقلاب على المؤسسات الدستورية أو تجاوزها.. لكننا في كل مرحلة من تلك المراحل، كنا نواجه تعنتاً من قبل أحزاب اللقاء المشترك، التي تعمدت وضع قضايا ليس لها علاقة بما يتم الاتفاق عليه وإنما تهدف إلى وضع عراقيل أمام البدء حوار جاد ومسئول يكون الهدف منه الوصول الى نتائج ملموسة تصب في مصلحة الوطن والمجتمع.. وخلال مسيرة تعاملنا مع اللقاء المشترك في كافة محطات الحوار كان الهدف الرئيسي للقاء المشترك يتمثل بالهروب من الانتخابات وعدم الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية في موعداً المحدد لإصدار البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري.. وخلال مسيرة مرحلة الإعداد والتهيئة للحوار وبعد أن تم تشكيل لجان متفرعة عن لجنة المائتين ونظراً لضيق الوقت فقد تم تشكيل اللجنة الرباعية من عبدربه منصور هادي والدكتور عبد الكريم الإرياني من جانب المؤتمر وحلفائه، والدكتور ياسين سعيد نعمان وعبد الوهاب الأنسي من جانب المشرك وشركائهم بغرض الإسراع في إنجاز الحوار والوصول إلى نتائج مرضية في اقصر وقت ممكن، وعلى الرغم من المواقف الجادة والمسئولة التي عبر عنها ممثلو المؤتمر في اللجنة الرباعية إلا أن ممثلي أحزاب اللقاء المشترك ظلوا متمترسين خلف مواقفهم السابقة الرافضة لأي تقدم في عملية الحوار والسعي لتعطيل الانتخابات وقد طرح جانب المشرك في اللجنة الرباعية مطالبهم، وذكر التقرير منها بناء الدولة اللامركزية كما طرحوا مسألة التمديد لمجلس النواب وكذلك إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية أو لا وبعد ذلك يبدأ التحضير لإجراء الانتخابات النيابية وغيرها..

في ضوء ذلك تم اللقاء بفخامة رئيس الجمهورية عصر يوم الخميس الموافق ٢١ - ٢٠١٠م حيث مثل المؤتمر وحلفاؤه نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي والدكتور علي محمد مجور، فيما مثل المشرك عبد الوهاب الأنسي وياسين سعيد نعمان، حيث قال الأخ الرئيس إن ما جاء في الورقة المذكورة لن يؤدي سوى إلى إحداث فراغ دستوري وتعطيل عمل المؤسسات، وطرح الرئيس العديد من الملاحظات على الورقة المقدمة وقدمت تلك الملاحظات مكتوبة وتم إبلاغها من قبلنا للأخوين محمد الودودي وياسين سعيد نعمان وهي النحو التالي:

١- التأكيد على أن الحوار الوطني الشامل لتنفيذ اتفاق فبراير ٢٠٠٩م الذي يؤدي إلى إجراء تعديلات دستورية، يؤدي إلى تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية حسب طلب أحزاب اللقاء المشترك وبما من شأنه الخروج بروية وطنية لمعالجة القضايا التي تهم الوطن وتخدم مصالحه العليا.

٢- التصويت النهائي في مجلس النواب على مشروع التعديلات لقانون الانتخابات والاستفتاء التي تم التصويت على موادها مادة مادة، وإذا وجدت مواد ترون من وجهة نظرهم أنها ما تزال محل خلاف يتم العودة إلى محاضر مجلس النواب بهذا الشأن أو تشكيل لجنة مصغرة من أعضاء مجلس النواب من الطرفين للاتفاق على تلك المواد والتصويت على القانون في مدة لا تتجاوز الاستحقاق القانوني للفترة الزمنية لإجراء الانتخابات النيابية في موعداً المحدد.

٣- إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء سواء من القائمة السابقة المقررة من مجلس النواب أو الاتفاق على قائمة أخرى والمضي في إجراءات الانتخابات النيابية في موعداً المحدد في ابريل ٢٠١١م طبقاً لما تم الاتفاق عليه والذي يوجب تم تعديل المادة (٦٥) من الدستور والتمديد لمجلس النواب الحالي لمدة سنتين و مرة واحدة.

٤- تشكيل حكومة وحدة وطنية من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية.

٥- تشكيل لجنة مصغرة من المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه لدراسة ما يتم تقديمه من الطرفين حول التعديلات الدستورية ومنها ما يتعلق بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية وبعد الاتفاق عليها من الطرفين يتم انزالها إلى الحوار الوطني وبعد إقرارها تستكمل الإجراءات بشأنها طبقاً للدستور والقانون.

٦- وجاء في ملاحظات الأخ الرئيس أن ما ورد في الورقة حول بناء الدولة اللامركزية تعاد صياغتها على النحو التالي: (تعزيز دور الحكم المحلي في اتجاه اللامركزية الإدارية والمالية وبما يحقق حكماً محلياً واسع الصلاحيات وتجري التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لذلك بحسب ما يتم الاتفاق عليه من الطرفين) لأنه يفهم من تعبير بناء الدولة اللامركزية بأنه يسير في اتجاه مفهوم الفيدرالية

عرض المؤتمر تشكيل حكومة وحدة وطنية فرفضها المشترك

شكلنا لجنة بعد لجنة ولجاناً متفرعة ورباعية لإنجاح الحوار إلا أن «المشرك» ظل يسعى لتعطيل الانتخابات

■ لم تغير التحديات الكبيرة التي واجهت وتواجه اليمن من ثبات المواقف الوطنية للمؤتمر الشعبي العام الذي جدد الأسبوع الماضي في مؤتمر صحفي إعلان تحمله المسؤولية الكاملة في حماية الدستور والقانون وفي مقدمتها تلبية مطالباته المكفولة حول ضرورة الاستجابة لنداء الاستحقاقات الديمقراطية المتمثلة بانتخابات البرلمان.

وفي تطور أكثر حداثة كان أفضل، أقر مجلس النواب قائمة أعضاء لجنة الانتخابات المشكلة من القضاة وصدور قرار جمهوري بشأنها يقطع الشك باليقين حول أن اليمن على موعد مع التغيير عند الموعد المعتاد والمحدد سلفاً ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

كان رفض المشرك الاحتكام لصناديق الاقتراع واضحاً منذ البداية، غير أن قادتها تخلوا منذ أيام عن مهاراتهم السابقة والخبرة في التلاعب مع القضايا والأزمات التي يحاول البعض أفعالها وفضلوا الظهور أمام الجميع بصورة خبراء مفاجآت، إذ صاروا يدعون أنهم فوجئوا بانتهاج الحوار.. وفوجئوا بقرار المؤتمر الذهاب للانتخابات.. وفوجئوا أن



نجيب شجاع الدين

تاريخ ٢٧ أبريل المحدد وفقاً للدستور والقانون تحديداً هو الموعد الأول والأخير.

إزاء ذلك اعتقد المشرك أنه سيفاجئ الأحزاب الأخرى بخطوة مهمة وغير متوقعة وهي تنفيذ تهديده النزول للشارع، ولكن المفاجأة الحقيقية أنه حتى الآن لا يعرف إلى أي شارع نزل المشرك وفي أي شارع يوجد رغم أن بياناته تؤكد أنه ما زال في الشارع..

في كل الأحوال يؤمن الشارع اليمني أن ممارسة الحرية التي أوجدتها الديمقراطية في حرية الرأي والتعبير وفي كافة مناحي الحياة لا تتم إلا

الاستحقاقات الدستورية.. أمام خبراء المفاجآت!!

تقديم وتفعيل هذه المبادئ على الدوام. بجرده الحساب هذه تتساقط الأفتعة والوجود المستعارة أثناء الانتخابات، وبالتالي فإن أحزاب اللقاء المشترك تترك أنها لن تكون ضمن قائمة اختيار الناخب، كما أنها تعلم أن أخطاء حمل المرء ورقة تؤدي فور بالتساوي، تحدد ما لها وما عليها وعلى نحو لا يتجاوز حدود وحقوق أي مواطن على قناعة بمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه، حيث ضمن الدستور للناخب أن يجري كل سبع سنوات جرد حساب للأحزاب التي لديها أعضاء في البرلمان ونظراً لبرامجها الانتخابية ووعودها، ويقوم ما الذي كان يجب عليها أن تفعله ولم تقم به، وما الذي كان يجب أن تفعله وقامت به.. بهذا الشكل الحساس السهل الذي يلغي قرارات العاطفة ويضرب بالشرع التي تخاطب المشاعر ولا تلمس الواقع عرض الحائط، إلا أنه في الوقت نفسه يرفض على الناخب تبني الأولويات التي تعكس حب الوطن والحرص على مصلحته العليا ومن ثم التصويت لمن يقف بقدرته على

عبر تطبيق النظام. وأنه لا يمكن التفاوض حول الدستور والقانون طالما أنه متفق عليه وطالما أن تقاطع لا تظلم أحداً وتضع جميع الأفرار والأحزاب صغيرة وكبيرة أمامه بالتساوي، تحدد ما لها وما عليها وعلى نحو لا يتجاوز حدود وحقوق أي مواطن على قناعة بمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه، حيث ضمن الدستور للناخب أن يجري كل سبع سنوات جرد حساب للأحزاب التي لديها أعضاء في البرلمان ونظراً لبرامجها الانتخابية ووعودها، ويقوم ما الذي كان يجب عليها أن تفعله ولم تقم به، وما الذي كان يجب أن تفعله وقامت به.. بهذا الشكل الحساس السهل الذي يلغي قرارات العاطفة ويضرب بالشرع التي تخاطب المشاعر ولا تلمس الواقع عرض الحائط، إلا أنه في الوقت نفسه يرفض على الناخب تبني الأولويات التي تعكس حب الوطن والحرص على مصلحته العليا ومن ثم التصويت لمن يقف بقدرته على

بجريدة الحساب هذه تتساقط الأفتعة والوجود المستعارة أثناء الانتخابات، وبالتالي فإن أحزاب اللقاء المشترك تترك أنها لن تكون ضمن قائمة اختيار الناخب، كما أنها تعلم أن أخطاء حمل المرء ورقة تؤدي فور بالتساوي، تحدد ما لها وما عليها وعلى نحو لا يتجاوز حدود وحقوق أي مواطن على قناعة بمبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه، حيث ضمن الدستور للناخب أن يجري كل سبع سنوات جرد حساب للأحزاب التي لديها أعضاء في البرلمان ونظراً لبرامجها الانتخابية ووعودها، ويقوم ما الذي كان يجب عليها أن تفعله ولم تقم به، وما الذي كان يجب أن تفعله وقامت به.. بهذا الشكل الحساس السهل الذي يلغي قرارات العاطفة ويضرب بالشرع التي تخاطب المشاعر ولا تلمس الواقع عرض الحائط، إلا أنه في الوقت نفسه يرفض على الناخب تبني الأولويات التي تعكس حب الوطن والحرص على مصلحته العليا ومن ثم التصويت لمن يقف بقدرته على